مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

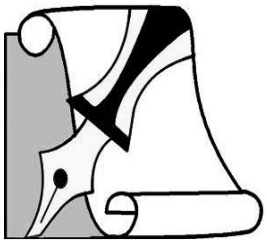

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تجدّد الحراك الدبلوماسي لوقف الحرب..."حماس" تتخلّى عن السلطة وتتمسّك بالسلاح.. ترامب يدعو لإدخال المساعدات، واستعدادات إسرائيلية لتوسيع الحرب

يواصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الوحشي على قطاع غزة منذ أكثر من تسعة عشر شهرًا، وسط أوضاع إنسانية كارثيّة وغير مسبوقة، مع دخول القطاع مرحلة المجاعة الكبرى بسبب انعدام الغذاء والدواء بشكل شبه كامل. وفي المقابل، تواصل المقاومة الفلسطينية تصعيد عملياتها الميدانية، بالتوازي مع محاولات سياسية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وسط تصاعد الخلافات داخل "إسرائيل" بين الجيش والحكومة واليمين المتطرّف حول إدارة الحرب ومآلاتها.

في هذا السياق، تتزايد التحرّكات الدبلوماسية الإقليمية والدولية للضغط على "إسرائيل" للقبول بوقف الحرب وإدخال المساعدات، في حين تصرّ حكومة الاحتلال على شروطها التعجيزية لوقف القتال، وتُلوّح بتوسيع العدوان إذا لم يُحرَز تقدّم في ملف المُحتجزين الإسرائيليين لدى المقاومة.

يتناول هذا التقدير مُستجدّات الأوضاع الميدانية والإنسانية في غزة، والخلافات داخل حكومة الاحتلال، ومواقف المقاومة الفلسطينية، والمبادرات الإقليمية والدولية، والمَخاطر المستقبلية على أمن واستقرار المنطقة.

استمرار القصف الإسرائيلي وتدهور الوضع الإنساني في غزة

تُواصل "إسرائيل" قصفها العنيف لمختلف أنحاء قطاع غزة، ما أدّى إلى تفاقم الوضع الإنساني إلى مستويات كارثيّة. وقد أعلن برنامج الأغذية العالمي نفاد جميع مخزوناته الغذائية، في حين تستمر "إسرائيل" بمنع دخول أي مساعدات إنسانية إلى القطاع منذ الثاني من مارس/ آذار الماضي.

وفي ظل استمرار الحصار المُشدّد، بات مئات الآلاف من السكّان مُهدّدين بالموت جوعًا أو مرَضًا، مع انهيار النظام الصحّي وخروج معظم المستشفيات والمراكز الطبيّة عن الخدمة.

العمليات الميدانية للمقاومة الفلسطينية

أعلنت كتائب عزّ الدين القسّـــام، الجناح العســـكري لحركة حماس، أنها قتَلت وأصـــابت أربعة جنود إســـرائيليين بعملية قنص دقيقة شـــرق بلدة بيت حانون شـــمال القطاع. وأكّد الناطق العســـكري باســـم الكتائب، أبو عبيدة، أن مُجاهدي المقاومة يواصـــلون تنفيذ عمليات بطولية وكمائن مُحكَمة ضـــدّ قوّات الاحتلال في أكثر من محور.

وأشـــار أبو عبيدة إلى أن العمليات تجري بطريقة مدروســـة ووفق خطط دقيقة، رغم الظروف الميدانية والإنسانية الصعبة التي يعيشها قطاع غزة.

مستجدّات مباحثات وقف إطلاق النار

وصل وفد من حركة حماس إلى القاهرة في 26 نيسان، للقاء الوسطاء المصريين. وستتم مناقشة رؤية الحركة لوقف الحرب في غزة. وأكّد القيادي طاهر النونو أن ســـلاح المقاومة خط أحمر وغير مطروح للتفاوض، وسيبقى بأيدي المُقاومين طالما بقي الاحتلال.

وكشـــف النونو أن المفاوضـــات ترتكز على تثبيت وقف إطلاق نار شـــامل، وانســـحاب كامل لقوّات الاحتلال من القطاع، ورفع الحصار بشكل دائم، مع ضمان عدم المساس بسلاح المقاومة.

وأوضـحت "حماس" أنها مُسـتعدّة للتعامل مع أي مُبادرة توقِف العدوان بشـكل كامل، وتضْـمن انسـحاب قوّات الاحتلال من غزة، ورفع الحصـار عن القطاع. مع الإشارة هنا إلى أن الحركة ترفض الدخول في أي مُفاوضات جزئيّة أو تقديم أي تنازلات تتعلّق بسلاح المقاومة.

المبادرة المصرية وفرصة التفاوض

رغم دعوات وزراء اليمين الصـــهيوني المُتطرّف لمواصـــلة الحرب على غزة حتى "الانتصـــار الكامل"، يُفضّـل المسـتوى السـياسـي بقيادة بنيامين نتنياهو منح فرصـة للمبادرة المصـرية، المبنيّة على صـيغة

المبعوث الأميركي ســـتيف ويتكوف، والتي تنص على وقف إطلاق نار طويل الأمَد مقابل اتفاق لنزع سلاح "حماس" على مراحل.

وفي هذا السياق، تداولت مصادر إعلامية أخيراً مقترحًا لوقف إطلاق النار لمدّة تتراوح بين خمس وسبع سنوات، ويشمل:

- وقف شامل للأعمال العسكرية.
- إطلاق جميع الأسرى الإسرائيليين.
- انسحاب إسرائيلي كامل من معظم أراضي قطاع غزة.
- ضمانات دولية لعدم عودة القتال.

ومع ذلك، لم تُعلن "إسرائيل" حتى الآن موقفًا رسميًا من هذا المُقترح.

إلى ذلك، كشف عضو في وفد "حماس" المُفاوض لموقع "العربي الجديد"، أن اللقاءات مع المسؤولين المصريين تهدف إلى:

- الاطّلاع على تفاصيل المُقترحات الجديدة.
- مُناقشة آليات تنفيذ وقف إطلاق النار الشامل.
- التأكيد على ضرورة انسحاب الاحتلال ورفع الحصار.

وأوضح المصدر أن "حماس" لا تزال مُتمسّكة بمواقفها، وتتعامل بإيجابية مع أي مبادرة تضمن إنهاء العدوان بشكل نهائي وليس مرحليًا.

وتسعى المبادرة القطَرية–المصرية إلى وقف إطلاق نار شامل طويل الأمَد، ويشمل:

- انسحاب كامل لقوّات الاحتلال من غزة.
- إطلاق جميع الأسرى والمُعتقلين من الجانبين.
- ترتيبات لضمان عدم عودة الأعمال العدائية.
- البدء بإعادة إعمار القطاع تحت إشراف دولي

موقف "حماس" من إدارة غزة بعد الحرب

في موقف لافت، أعلنت حركة حماس عن استعدادها لبحث تسليم إدارة قطاع غزّة لجهة فلسطينية يتم التوافق عليها وطنيًا وإقليميًا، سواء كانت السلطة الفلسطينية أو هيئة مستقلّة يتم تشكيلها برعاية وطنية.

تصاعد الخلافات داخل المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر "الكابينت"

كشفت وسائل إعلام عبرية أن جلسة المجلس الوزاري الإسرائيلي المُصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت) مساء 24 نيسان، شهدت مشادّات كلاميّة حادّة وخلافات عميقة، خاصة بين وزراء اليمين المتطرّف وقادة الجيش، بشأن إدارة الحرب في غزة والموقف من المساعدات الإنسانية.

وأشارت التقارير إلى أن وزراء اليمين المتطرّف يرفضون بشدّة أي إدخال للمساعدات، بينما يحذّر الجيش من تداعيات تفاقم الأزمة الإنسانية على صورة "إسرائيل" الدولية؛ إضافة إلى المخاطر الأمنية المترتّبة على تفجّر الأوضاع في مناطق أخرى، مثل الضفة الغربية أو الجبهة الشمالية.

تأتي هذه التطوّرات فيما تتواصل الخلافات السياسية داخل الكابينت الإسرائيلي حول طبيعة إدارة الحرب على غزة. فقد كشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن الجلسة الأخيرة التي عُقِدت الخميس شهدت مُشادّات حادّة بين وزراء الحكومة وقادة الجيش.

تفاصيل الخلافات الإسرائيلية الداخلية

بحسب صحيفة "إسرائيل اليوم"، فإن الخلافات داخل الكابينت تمحورت حول:

- كيفية توزيع المساعدات الإنسانية ومنع وصولها إلى "حماس".
- طريقة إدارة المعركة المُقبلة، بين خيار تصعيد الهجوم البرّي وبين خيار منح فرصة للمُبادرة المصرية.
- تحديث الخطط العسكرية الإسرائيلية بما يتماشى مع الواقع الميداني ومع مَطالب الحكومة المتطرّفة.

يُذكر أن بعض الوزراء طالبوا الجيش باتباع تكتيكات أكثر قسوة في العمليات البريّة، بما يشمل تهجير السكّان من مناطق واسعة من القطاع.

الموقف من المساعدات الإنسانية لغزة

لا تزال "إسرائيل" تمنع إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة منذ أكثر من 50 يومًا. الجيش الإسرائيلي قدّم خططًا جديدة لتوزيع الإمدادات بطريقة تمنع وصولها إلى فصائل المقاومة؛ إلّا أن وزراء اليمين يرفضون حتى هذا الترتيب ويصرّون على استمرار الحصار الكامل.

من جهتها، الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية تُمارس ضغوطًا على الحكومة الإسرائيلية للسماح بإدخال المساعدات. لكن نتنياهو يواجه معارضة قويّة من وزرائه المتشدّدين الذين يعتبرون إدخال المساعدات "خضوعًا للإرهاب."

الضغوط الأمريكية لإدخال المساعدات الإنسانية

دخلت واشنطن على خط أزمة المجاعة في غزة، إذ أكّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه مارس ضغوطًا على بنيامين نتنياهو للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، مُشيرًا إلى أن استمرار الكارثة الإنسانية يُسيء لصورة "إسرائيل" عالميًا. وصرّح الرئيس الأمريكي بأنه ناقش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الوضع في قطاع غزة، مؤكّداً أنه طلَب منه أن "يترفّق" بالقطاع!

وقال ترامب: "نهتم بتوفير الغذاء والدواء لغزّة"، مُضيفاً أنه ضغط على نتنياهو لإدخال المزيد من الغذاء والدواء إلى قطاع غزة.

الخطط الإسرائيلية الجديدة بشأن المساعدات

بحسب الإعلام العبري، قام الجيش الإسرائيلي بإعداد خطط لتوزيع المساعدات في غزة عبر نقاط مُحدّدة، وبالتنسيق مع جهات محليّة غير مُرتبطة بحركة حماس، مع تأمين طرق التوزيع عبر قوّات الاحتلال.

لم يتم الكشف عن تفاصيل هذه الخطط، ولكنها تهدف إلى تخفيف الضغط الدولي على "إسرائيل" مع الحفاظ على خنق المقاومة ميدانيًا.

الاستعدادات الميدانية الإسرائيلية وتكثيف القتال

ناقش "الكابينت" الإسرائيلي خططًا جديدة لتكثيف العمليات البريّة في القطاع، مع التركيز على السيطرة على مزيد من الأراضي، ونقل السكّان الفلسطينيين إلى ما سُمّيت "مناطق إنسانية" مُغلقة.

وطالب وزراء، كوزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، ووزيرة المواصلات، ميري ريغيف، ووزير القضاء، ياريف ليفين، بتصعيد أكبر، وصولاً إلى "حسم المعركة"، مُتّهمين الجيش بالتباطؤ، فيما دافع رئيس الأركان، إيال زامير، عن أداء قواته.

وفي هذا السياق، يستعد جيش الاحتلال لتوسيع عملياته العسكرية، في إطار حرب الإبادة التي يشنّها على قطاع غزة، بشكل كبير خلال الأيام المُقبلة، مع الدفع بقوّات احتياط إضافية، بحسب ما أفادت به إذاعة الجيش الإسرائيلي، في 26 نيسان.

وفي إطار الضغط الإسرائيلي على "حماس"، نقَلت الإذاعة عن مصادر في الجيش أن التصعيد سيتضمّن "توغّلًا في مناطق جديدة" في القطاع، وأشارت إلى أن "أدوات إضافية" ستُفَعّل قريبًا في حال فشل مفاوضات صفقة تبادل الأسرى مع الحركة.

ويهدّد الجيش الإسرائيلي بأن النموذج العملياتي المُستخدم حاليًا في رفح سيتم "تكراره في مناطق أخرى"، مُشيرًا إلى أن التقدّم الميداني يزيد من حدّة المواجهات مع "حماس"، وادّعى أنه منذ استئناف الحرب في 18 آذار/ مارس الماضي، قُتِل نحو 400 عنصر من فصائل المقاومة.

وفي سياق مُتّصل، أظهَرت نتائج التحقيق الأوّلي حول إصابة أربعة جنود احتياط في رفح، أن العبوات الناسفة كانت مُعَدّة مُسبقاً وزُرِعت على يد مُقاتلين فلسطينيين، حيث انفجرت بالتزامن مع إطلاق نار مباشر على الجنود. وأدّى ذلك إلى إصابة أحدهم بجروح خطيرة وآخر بجراح متوسّطة، فيما وصِفت إصابات اثنين آخرين بالطفيفة.

ووسط هذه الأجواء المشحونة، أقرّ الكابينيت تفاهمات مبدئية حول إدخال مساعدات إنسانية بشروط صارمة تضمن عدم وصولها إلى "حماس"، مع تحديد جلسة إضافية ستُعقَد مطلع الأسبوع المقبل لمُواصلة مناقشة الخطط العملياتية في قطاع غزة.

وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، هدّد بتوسيع العمليات البريّة بشكل كبير في حال لم يتحقّق أي تقدّم في ملف الأسرى الإسرائيليين خلال الفترة القريبة.

وأشار إلى أن "إسرائيل" قد تتّخذ خطوات أكثر عدوانية في جميع مناطق القطاع، بما في ذلك اجتياحات أوسع وعمليات تهجير قسري.

وخلال جولة ميدانية أجراها زامير، في 24 نيسان، في رفح جنوب القطاع، برفقة قائد المنطقة الجنوبية يانيف آسور وعدد من قادة الألوية والفرق، شدّد على أنّ الجيش يواصل "الضغط العملياتي" ضدّ "حماس"، مُضيفًا أن عدم إحراز تقدّم قريب في ملف "الرهائن" الإسرائيليين سيؤدّي إلى توسيع الهجوم بشكل أكبر وأكثر قوّة. وأكّد أن "حماس تتحمّل مسؤولية الحرب والوضع الإنساني في غزة"، مُشدّدًا على أن الحركة ترتكب خطأ استراتيجيًا في تقدير قدرات "إسرائيل" وإصرارها، كما حصل مع حزب الله خلال حرب تموز 2006.

وفي سياق متّصل، أعلن وزير "الأمن" الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، في 25 نيسان، أن آلاف الجنود في جيش الاحتلال، سواء في الخدمة النظامية أو الاحتياط، يُقاتلون حالياً بشجاعة في قطاع غزة من أجل تحرير المُختطفين الإسرائيليين (المُحتجزين) والقضاء على عناصر حركة حماس. وأضاف كاتس أن "الجيش الإسرائيلي يعمل بكفاءة عالية، ويقدّم حماية شاملة للقوّات المُناورة عبر الجو والبر والبحر، بالإضافة إلى دعم العمليات باستخدام آليات ثقيلة تهدف إلى إحباط العبوات الناسفة وتدمير المباني التي تشكّل تهديداً للقوّات الإسرائيلية".

وأكّد كاتس أن "الإنجازات التي تحقّقها القوّات كبيرة؛ لكن المَخاطر تظل كبيرة والأثمان باهظة". واختَتَم كاتس تصريحه قائلاً إن "جميع مواطني إسرائيل مُطالبون بدعم قادة وجنود الجيش الإسرائيلي، والصلاة من أجل سلامتهم ونجاحهم."

أزمة داخلية في "إسرائيل" بسبب العرائض الاحتجاجية داخل الجيش

في ظلّ هذه التطوّرات، تتصاعد الأزمة الداخلية في "إسرائيل"، إذ واجه رئيس الأركان زامير احتجاجات مُتزايدة داخل صفوف الجيش، خصوصًا من جنود الاحتياط الذين وَقّعوا عرائض تُطالب بوقف الحرب للتوصّل إلى اتفاق يُعيد الرهائن المُحتجزين. وأكّد زامير، في ردّه على هذه التحرّكات، أن استئناف العمليات العسكرية لن يُعَرّض حياة الرهائن للخطر، بل يهدف إلى مُمارسة مزيد من الضغط العسكري على "حماس". وفي مواجهة هذا التمرّد الداخلي، قرّرت قيادة الجيش الإسرائيلي إقصاء جميع المُوَقّعين على العرائض من الخدمة العسكرية، رغم تحذيرات صحيفة "يديعوت أحرونوت" من أن هذه الخطوة قد تضرّ بالكفاءات العملياتية للجيش وتضع زامير في موقف أكثر حَرجًا.

استحداث منصب نائب لرئيس "دولة فلسطين"

صادَقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسة عقَدتها في 26 نيسان، على الترشيح المُقَدّم من الرئيس محمود عباس لتعيين حسين الشيخ، نائبًا لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولرئيس دولة فلسطين.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية ("وفا") إن ترشيح الشيخ جاء من قِبَل الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، "وفقاً لقرار المجلس المركزي الفلسطيني بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 2025 في دورته 32، وبناءً على الصلاحيات المُخَوّلة له."

وأفادت الوكالة بأن "اللجنة التنفيذية صادقت في جلستها المُنعقدة اليوم على الترشيح المُقَدّم من سيادة الرئيس لتعيين السيد حسين الشيخ، نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دولة فلسطين."

ويأتي هذا التطوّر بعد تصويت المجلس المركزي لصالح قرار إنشاء هذا المنصب الجديد.

وفي تفاصيل القرار، صوّت المجلس المركزي الفلسطيني بالأغلبية الساحقة على إنشاء منصب نائب رئيس اللجنة التنفيذية ونائب رئيس دولة فلسطين، حيث نصّ القرار على أن يتم تعيين النائب من بين

أعضاء اللجنة التنفيذية، بترشيحٍ من رئيس اللجنة ومُصادقة أعضائها. كما منَح القرار رئيس اللجنة صلاحية تكليف النائب بمهام محدّدة، وإعفائه من منصبه، وقبول استقالته إذا تقدّم بها. وأظهرت نتائج التصويت، بحسب ما ورَد في قرار المجلس المركزي، تأييد 170 عضواً من الأعضاء الحاضرين في قاعة الاجتماع والمُشاركين عبر تقنيّة "الزوم"، فيما عارض القرار عضو واحد، وامتنع عضو آخر عن التصويت.

خلفيّات الجلسة والتطوّرات السياسية

عقَد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاً على مدار يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من إبريل/نيسان، في مقر الرئاسة الفلسطينية بمدينة رام الله، وسط مقاطعة عدّة فصائل فلسطينية وشخصيات وطنية بارزة. ويأتي قرار استحداث منصب نائب الرئيس في سياق تفويض المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يُعتَبر أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير، صلاحياته إلى المجلس المركزي. يُذكَر أن المجلس الوطني كان قد انتَخب في عام 2018 الرئيس محمود عباس رئيسًا لدولة فلسطين، وليس فقط رئيسًا للسلطة الفلسطينية، ما جعله يجمع بين منصبين أساسيين: رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئاسة دولة فلسطين.

خسائر "إسرائيل" خلال عام بالأرقام

قُتِل 395 إسرائيلياً خلال العام المنصرم، "بينهم 79 مدنيًا"، في ما تصفه السلطات بـ"أعمال عدائيّة"، إلى جانب 316 عنصرًا من الأجهزة الأمنيّة، بحسب المُعطيات الصادرة عن مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية ووزارة الأمن، في 2025/4/25.

كما توفّي خلال هذه الفترة 61 جندياً سابقاً في الجيش الإسرائيلي، من جرّاء إعاقات أُصيبوا بها أثناء الخدمة. وقد تمّ الاعتراف بهم كـ"ضحايا سقَطوا في المعارك"، وذلك عشيّة الذكرى السنوية لقتلى "معارك إسرائيل والأعمال العدائية"، الثلاثاء المُقبل.

وبحسب بيانات مؤسسة التأمين الوطني، فقد قُتِل 4503 "مدنيين إسرائيليين" منذ عام 1948 في "أعمال عدائيّة"، بينهم 934 منذ 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

ومن هؤلاء 615 رجلاً و319 امرأة، و58 دون سن 18 عامًا؛ و778 شخصًا قُتِلوا في اليوم الأوّل من هجوم "القسّام" في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

ومن بين القتلى، هناك 76 شخصاً يحملون جنسيات أجنبيّة، فيما يعيش حاليًا في "إسرائيل" 89712 مُصابًا "بأعمال عدائيّة"، بينهم 75995 من "ضحايا السابع من أكتوبر."

وذكرت وزارة "الأمن" أن العدد الإجمالي لقتلى الجيش الإسرائيلي منذ عام 1960 بَلَغ 25417، مُشيرة إلى أن عدد أفراد العائلات الثكلى يبلغ 58617.

ومن بين هؤلاء: 8,674 من الآباء (الثكلى)، و5,391 من الأرامل، و10,302 من الأبناء، و34,250 من الإخوة، بينهم 5,944 أُضيفوا خلال الحرب على غزة.

الخلاصة

تستمر الأحداث في قطاع غزة في سياق تصعيدي غير مسبوق، وعلى مختلف الأصعدة، حيث يتداخل الميدان العسكري بالتحرّكات السياسية والإنسانية، ما يعكس تعقيد الوضع وارتفاع مستوى التوتّر في المنطقة. ومن خلال تطوّرات مُتسارعة، مثل استهداف فرق الإنقاذ واعترافات الجيش الإسرائيلي بشأن مقتل موظف أمَمي، يتّضح أن الصراع الدائر لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يمتد إلى السياسة الداخلية في "إسرائيل" وحركة المقاومة الفلسطينية التي تواصل تنفيذ عملياتها. وفي ظلّ هذه المُعطيات، تبقى الأزمة الإنسانية في غزة في ذروة خطورتها، وسط تقارير عن نقص حاد في الغذاء والدواء. علاوة على ذلك، يتواصل البحث عن حل سياسي قد يشمل مفاوضات لوقف إطلاق النار؛ غير أن الأفق لا يزال غامضًا مع تمسّك الأطراف الرئيسية بمواقفها. في هذا السياق، تبقى القضية الفلسطينية محط اهتمام دولي مُتزايد، بينما تبرز الحاجة إلى حل شامل يضمن حقوق الفلسطينيين ويضع حدًا للمُعاناة المستمرّة في غزة.